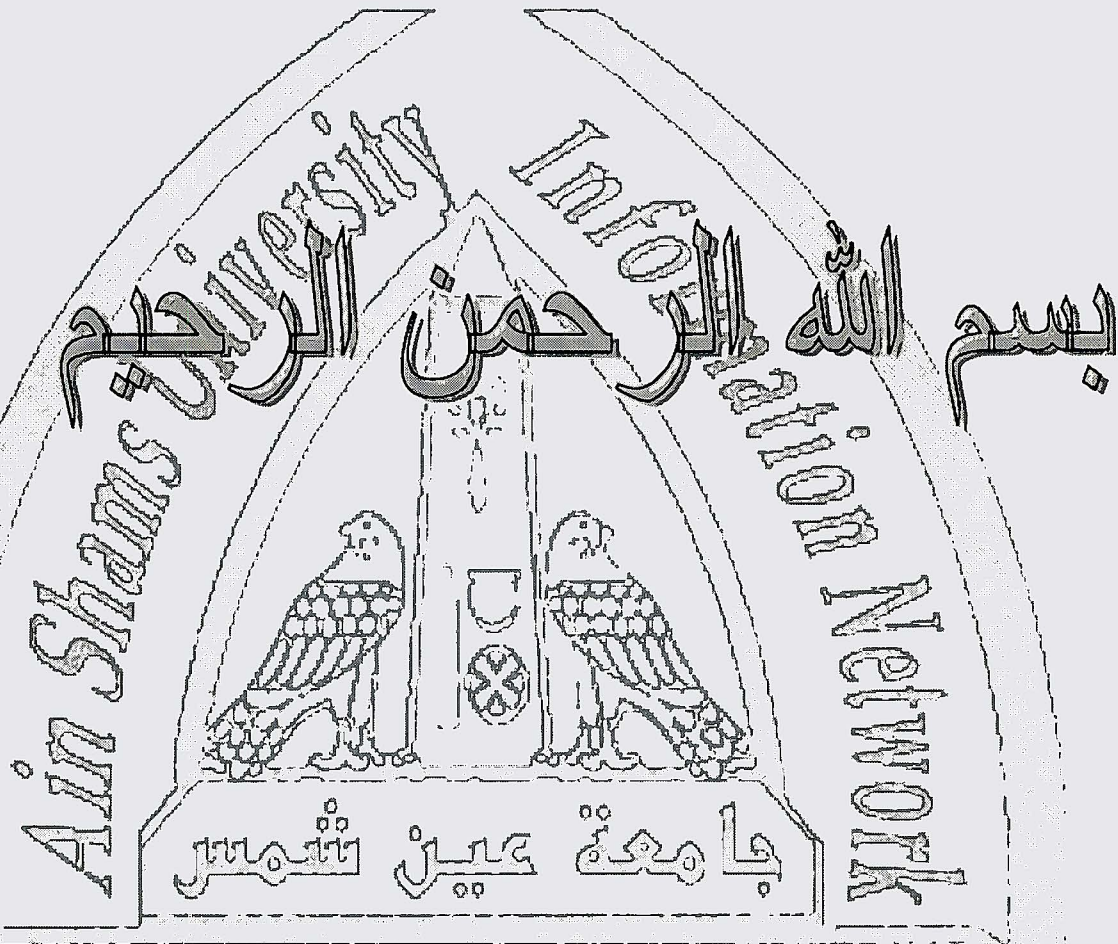




شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية

@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



بعض الوثائق الأصلية تالفة

٥٨٢/١٤١٤

جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الافريقية

قسم النظم السياسية والاقتصادية

تقييم اداء الجماعة الاقتصادية لدول
غرب افريقيا (١٩٧٥ - ١٩٩٥)

بحث مقدم للحصول علي درجة الماجستير من
قسم النظم السياسية والاقتصادية (اقتصاد)

إعداد

ديزي رءوف راجي

إشراف

الدكتور

عراقي عبد العزيز الشربيني

الاستاذ الدكتور

سعد ماهر حمزة

٢٠٠١

٥٤٩٥

شكر وتقدير

أبدأ هذه الكلمة بالدعاء إلى الله بأن يرحم أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور سعد ماهر حمزه، الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة حتى قطعت مرحلة طويلة، فحباي برعايته حتى وافته المنية رحمه الله وجزاه عني خير الجزاء. كما يشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور عراقي الشرييني الذي تحمل الكثير من العبء في الإشراف على الرسالة، ولم يدخر جهدا في توجيهي وإرشادي وتزويدي بما احتاجه من مراجع قيمة وذلك بكل روح أبوية وسعة صدر.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي بقسم النظم السياسية والاقتصادية، خصوصا الأستاذة الدكتورة هيام البيلاوي والأستاذ الدكتور فرج عبد الفتاح والأستاذ الدكتور صبحي قنصوه على ما قدموه لي من عون صادق. ويسرني أن أتوجه بشكر خاص إلى زميلي الدكتور محمد عاشور الذي بذل جهدا قيما في معاونتي في مراجعة الرسالة في مراحلها النهائية.

كما أذكر بالشكر السكرتارية التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بما أمدتني به من مراجع مفيدة. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن شكري واعتزازي للجهد الذي بذله والذي في إعداد هذه الرسالة إذ يرجع إليه الفضل في إعداد معظم الإحصائيات الواردة بها والمساعدة في مراجعة بعض النواحي الشكلية متعه الله بالصحة والسعادة.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	
أ	مقدمة
١	فصل تمهيدي: نشأة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وأهدافها
٣	المبحث الاول: نشأة الجماعة
٣	المطلب الاول: الاطار الفكري
١١	المطلب الثاني: ظروف قيام الجماعة وتطور عملية انشائها
٢٣	المبحث الثاني: أهداف الجماعة ومبادئها الأساسية
٢٣	المطلب الاول: معاهدة انشاء الجماعة عام ١٩٧٥
٣١	المطلب الثاني: المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣
	الفصل الاول: الاداء المؤسسي والتكامل القطاعي في الجماعة الاقتصادية
٣٨	لدول غرب افريقيا
٤١	المبحث الاول: الاداء المؤسسي
٤١	المطلب الاول: تطور الهيكل المؤسسي
٥٥	المطلب الثاني: تقييم الاداء المؤسسي
٦٨	المبحث الثاني: التكامل القطاعي
٦٨	المطلب الاول: اداء الجماعة في القطاعات الأساسية
٧٦	المطلب الثاني: مشكلات التكامل القطاعي
	الفصل الثاني: التجارة البينية ومشكلات التكامل التجاري في الجماعة
٨٦	الاقتصادية لدول غرب افريقيا
٨٨	المبحث الاول: التجارة البينية: التطورات والمعالم الرئيسية
٨٨	المطلب الأول: حجم التجارة البينية وهيكلها
	المطلب الثاني: أثر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على
٩٧	التجارة البينية
١٠٣	المبحث الثاني: مشكلات الأداء التجاري البيني
١٠٣	المطلب الأول: ضعف خدمات النقل والمواصلات
١١٠	المطلب الثاني: ظاهرة التجارة الموازية
١٢٢	المطلب الثالث: ضيق نطاق السوق الاقليمي
١٢٥	المطلب الرابع: الترتيبات الاقليمية

رقم الصفحة

١٣٧	الفصل الثالث: مشكلات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومستقبلها....
١٣٩	المبحث الاول: المشكلات المؤثرة على اداء الجماعة
١٣٩	المطلب الاول: مشكلات تنسيق السياسات الداخلية
١٤٨	المطلب الثاني: الارتباطات الخارجية
١٥٨	المطلب الثالث: المشكلات التوزيعية
١٦٧	المبحث الثاني: نظرة مستقبلية
١٧٩	خاتمة
١٨٦	ملحق إحصائي
٢٥٤	قائمة المراجع

قائمة الجداول الواردة بالملحق الإحصائي

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
١٨٧	الصادرات البيئية (بالمليون دولار امريكى).	١
١٨٨	الواردات البيئية (بالمليون دولار امريكى).	٢
١٨٩	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات البيئية للدول الأعضاء خلال الفترة (٧٤ - ١٩٩٣).	٣
١٩٠	تطور مساهمة التجارة البيئية للاقليم في إجمالي تجارة الاقليم.	٤
١٩٢	نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بالايكواس.	٥
١٩٣	نسبة التجارة البيئية الافريقية إلى إجمالي تجارة القارة.	٦
١٩٥	نسبة التجارة البيئية الاقليمية إلى تجارة الاقليم للقارة الافريقية.	٧
١٩٧	نسبة التجارة البيئية الاقليمية إلى التجارة البيئية الافريقية.	٨
١٩٩	نصيب الصادرات البيئية من إجمالي صادرات بعض الجماعات الاقتصادية الاقليمية.	٩
٢٠٠	مساهمة كل دولة عضو في الصادرات البيئية للجماعة.	١٠
٢٠١	مساهمة كل دولة عضو في الواردات البيئية للجماعة.	١١
٢٠٢	نسبة الواردات البيئية الاقليمية إلى إجمالي واردات دول الجماعة.	١٢
٢٠٣	نسبة الصادرات البيئية الاقليمية إلى إجمالي صادرات دول الجماعة.	١٣
٢٠٤	نصيب السلع الأولية والمصنعة من الصادرات البيئية لبعض الدول الأعضاء بالجماعة.	١٤
٢٠٥	نصيب السلع الأولية والمصنعة من الواردات البيئية لبعض الدول الأعضاء.	١٥
٢٠٦	الهيكل السلعي للصادرات مقسم بناء على التصنيف التجاري الدولي الموحد خلال الفترة (٧٥ - ١٩٧٩).	١٦
٢٠٧	الهيكل السلعي للصادرات مقسم بناء على التصنيف التجاري الدولي الموحد خلال الفترة (٨٤ - ١٩٨٨).	١٧

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٢٤٩	نصيب كل دولة عضو من إجمالي سكان الجماعة (نسبة مئوية).	٥٧
٢٥٠	نصيب كل دولة عضو من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجماعة (نسبة مئوية).	٥٨
٢٥١	نصيب كل دولة عضو من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة بالجماعة (نسبة مئوية).	٥٩
٢٥٢	مساهمة كل دولة عضو في إجمالي صادرات الجماعة.	٦٠
٢٥٣	مساهمة كل دولة عضو في إجمالي واردات الجماعة.	٦١

مقدمة

استأثر التكامل الاقتصادي باهتمام متزايد فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا الاهتمام ملموساً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها سبيلاً ضرورياً للتغلب على المشكلات التي صادفتها حركة بناء الاقتصاد الوطني فيها مثل ضيق حجم السوق المحلي وقصور عرض عناصر الإنتاج وضعف المركز الخارجي لهذه الدول في الاقتصاد العالمي.

وقد استشعرت الدول الأفريقية هذه الحاجة الملحة إلى التكامل الاقتصادي غداة حصولها على الاستقلال مباشرة منذ أوائل الستينيات حيث اعتبر التكامل الاقتصادي بمثابة أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية في هذه الدول. إذ قامت الدول الأفريقية بتطبيق العديد من استراتيجيات التنمية منذ استقلالها كاستراتيجية الإحلال محل الواردات وتشجيع الصناعات كثيفة رأس المال والتنمية المعتمدة على الخارج، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي. وفي ظل هذه الاستراتيجيات، لم تتمكن الدول الأفريقية منفردة من إقامة صناعات دافعة لعجلة التنمية مما أدى إلى ضعف كفاءة هذه الصناعات والقطاع الصناعي بصفة عامة. كما انطوت العديد من هذه الإستراتيجيات في كثير من الأحيان على زيادة حجم الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية وكذا الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال من الخارج. وقد تبين فشل هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف المرجوة منها عند التطبيق العملي لها، بل زادت التبعية للخارج واتسعت فجوة الموارد المحلية مما أدى لظهور أزمة المديونية. لذلك اتجه بعض الاقتصاديين والنخب في الدول الأفريقية إلى النظر إلى التكامل الاقتصادي كاستراتيجية بديلة للاستراتيجيات التنموية السابقة ذكرها.

فالتكامل الاقتصادي يعمل على حماية الدول الداخلة في نطاقه من المنافسة الخارجية من خلال وضع تعريفية جمركية خارجية عامة وبذلك يحقق قدراً من الاكتفاء الذاتي، كما يعمل التكامل على فتح الأسواق المحلية للدول الاعضاء أمام المنافسة الإقليمية وبذلك تحصل الدولة العضو في العملية التكاملية على مساندة غير محلية في عملية التنمية الخاصة بها.

كما توجد أسباب أخرى لاتجاه الدول الأفريقية للانضمام للعملية التكاملية، وتكوين جماعات اقتصادية مثل صغر الحجم الاقتصادي للعديد منها وقرها، مما يعد من أهم معوقات

التنمية الذاتية، كما ان وجود عدد من الدول الحبيسة يزيد من أهمية تعاون هذه الدول مع جيرانها المطلين علي السواحل.

وتعد تجربة غرب افريقيا في التكامل الاقتصادي الاقليمي من أكثر تجارب التكامل في القارة مدعاة للاهتمام الدراسي. فبالرغم مما يبدو لنا من توافر مبررات قوية للتكامل الاقتصادي لدول هذا الاقليم التي شهدت مع بداية زوال المستعمر عنها تفتيناً اقتصادياً وسياسياً بالغ المدى أسفر عن قيام عدد من الدول الصغيرة ذات الحدود المصطنعة التي لا تستطيع بإمكانياتها الخاصة تحقيق الاستقلال والتنمية الاقتصادية، وبالرغم من وعي هذه الدول بحاجتها الماسة لتحقيق درجة من التكامل الاقتصادي الوثيق فيما بينها وسعي هذه الدول فعلاً نحو تحقيق هذا التكامل وتعدد صور هذا السعي وأشكاله، إلا ان ما انجزته هذه الدول في مجال التكامل الاقتصادي يبدو متواضعاً بالقياس إلي الحاجة إليه وإلي حجم السعي نحوه. ذلك ان معظم تلك المساعي قد اعتمدت على استعارة نماذج خارجية لعملية التكامل الاقتصادي، ولم تسع الي بلورة نموذج خاص يتسق واحتياجات دول المنطقة وظروفها. وبالتالي فقد ظل الكثير من جوانب العملية التكاملية في حاجة لعمليات متابعة وتقييم بهدف وضع حلول ملائمة لضمان استمرارية ونجاح هذه العملية من خلال معالجة ما قد يعترض مسارها من مشكلات.

وتتناول هذه الدراسة إحدى الجماعات الاقتصادية في القارة الافريقية وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمعروفة اختصاراً (بالايكواس) (ECOWAS) . وتضم دول اقليم غرب افريقيا الستة عشر وهم: بنين وبوركينا فاسو وتوجو وجامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو والرأس الاخضر وساحل العاج وسيراليون والسنغال وليبيريا ومالي وموريتانيا ونيجيريا والنيجر. وتجدر الإشارة الي ان اقليم غرب افريقيا لا يعد اقليماً جغرافياً دقيقاً واضح المعالم. كما انه ليس له تعريف معين يلقي قبولاً عاماً. لذا فان اقليم غرب افريقيا، كما تتناوله هذه الدراسة، يقصد به تلك المساحة البرية التي تضم خمس عشرة دولة بالإضافة إلي دولة الرأس الأخضر في المحيط الأطلنطي والتي تمثل العضو السادس عشر في هذه الجماعة. ويتفق هذا التحديد للاقليم مع تحديد اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA) ويصل إجمالي مساحة هذه الدول إلي حوالي ٦,٥ مليون كيلومتر مربع تبدأ من موريتانيا في الشمال الغربي ويصل إلي نيجيريا في الجنوب الشرقي. وتمثل الصحراء نصف هذه المساحة تقريباً. ويحد اقليم غرب افريقيا المحيط الأطلنطي من الغرب والجنوب، وجبال الكاميرون من الشرق، والصحراء الكبرى من الشمال.

وقد خضع الاقليم للسيطرة الاستعمارية من جانب فرنسا وبريطانيا والبرتغال لمدة زمنية طويلة، انتهت في أواخر خمسينيات القرن العشرين عندما نالت معظم المستعمرات استقلالها السياسي في تعاقب سريع. وقد خرج الاقليم من الفترة الاستعمارية في حالة تفتت سياسي شديد فرضته القوي الاستعمارية. إذ أقامت هذه القوي اقاليم ادارية أصبحت فيما بعد دولاً مستقلة ذات سيادة إلا ان حدودها مصطنعة لا تستند إلى أي أساس جغرافي أو بشري. وهكذا ضم الاقليم ستة عشر دولة مستقلة سياسياً لا يقوي العديد منها علي أن تكون وحدة اقتصادية مستقلة بذاتها.

وتضم الايكواس ثمانى دول فرانكفونية وخمس دول انجلوفونية ودولتان ليزوفونيتان ودولة عربية واحدة. ويمتد الاقليم بين خطي طول ٢٠ غرباً و١٥ شرقاً وخطي عرض ١٧ شمالاً و١٠ جنوباً مما يعني تنوع الظروف المناخية. والذي يؤدي بدوره إلى تنوع النشاط الاقتصادي في الاقليم. كما يتمتع الاقليم بثروة معدنية كبيرة، إذ ينتج كميات من المعادن الهامة كالحديد والمنجنيز والقصدير والبتروول والذهب. هذا فضلاً عن وجود موارد للطاقة الكهربائية ذات إمكانيات كبيرة حيث توجد بالاقليم بعض الانهار الهامة مثل نهر السنغال ونهر النيجر.

ومن حيث النطاق الزمني تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥. حيث يمثل عام ١٩٧٥ نقطة البدء الرسمية لقيام الايكواس ويمثل عام ١٩٩٥ فترة تمام عقدين من الزمان على عمل الجماعة، واللذان شهدا قيام العديد من المؤسسات والمشروعات المشتركة، علاوة على إعادة تعديل ميثاق الجماعة فيما عرف بالمعاهدة المنقحة التي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٣، الأمر الذي وفر قاعدة من البيانات الملئمة التي يمكن الاستناد إليها في عملية تقييم أداء الجماعة وفق المؤشرات المستخدمة في الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية سالفة الذكر ليست جامدة حيث اقتضت طبيعة الدراسة في بعض الحالات المتابعة الزمنية قبل وبعد الفترة المذكورة بحثاً عن الإرهاصات السابقة عليها ووصولاً إلى الإنجازات للمشروعات المتفق عليها خلال الفترة موضوع الدراسة، الأمر الذي يعد أحد المحاور الأساسية لتقييم إنجازات الجماعة.

وتستمد الدراسة أهميتها من مجموعتين من العوامل تتعلق أولاهما بالمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والاقليمية للدول الافريقية. وتتعلق ثانيتهما بالخصائص والسمات الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والدول الاعضاء بها. وفيما يلي تفصيل ذلك:

فعلى الصعيد الدولي يمكن الإشارة الى ظهور عدد من التغيرات علي الساحة الدولية تتمثل فيما يسمى بمرحلة "التكتلات الكبيرة"، إذ تسيطر التجمعات الاقتصادية الكبرى علي العلاقات

الاقتصادية الدولية كالاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية وكذا التجمعات الاقتصادية المختلفة في امريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا، علاوة على انهيار نظام القطبية الثنائية وظهور دول فاعلة جديدة علي الساحة الدولية كاليابان والصين، وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ككل. وقد أدى ما سبق إلي تهميش القارة الافريقية علي الصعيد الدولي، بعد ان كانت القارة في دائرة الاهتمام ايان فترة الحرب الباردة. لذلك كان من الضروري لهذه الدول ان تبدأ في الاعتماد علي عوامل الدفع الذاتية والموارد الاقتصادية والتمويلية المتاحة لها.

وعلي الصعيد الاقليمي فانه علي الرغم من وجود العديد من التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية، إلا ان انجازاتها كانت محدودة. لذا كان من الضروري تقييم أداء إحدى هذه التكتلات اعتماداً علي ما تم الاتفاق عليه في معاهدة انشاءها والواقع الاقتصادي للدول الاعضاء في هذه الجماعة وصولاً إلي الوقوف علي مناطق القصور ومواطن القوة بها.

وعلاوة علي ما سبق فانه خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، طبقت العديد من الدول الافريقية ما يعرف "ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي" ولما كانت معظم الدراسات التي تناولت الجماعات الاقتصادية الاقليمية قد تمت قبل تطبيق هذه البرامج، لذا سيخصص جزء من هذه الدراسة لمحاولة التعرف علي الآثار المتوقعة لتطبيق هذه البرامج علي العملية التكاملية.

ومن ناحية أخرى فإنه فيما يتصل بأهمية الموضوع المستمد من الخصائص والسمات الخاصة بالجماعة الاقتصادية والدول الاعضاء بها يمكن الإشارة إلي ان الايكواس تعتبر واحدة من أبرز التجمعات الاقتصادية علي الساحة الافريقية من حيث قدرتها علي الاستمرار أكثر من خمسة وعشرين عاماً، ومن حيث الطبيعة الخاصة للدول الاعضاء في هذه الجماعة إذ تضم دولاً متفاوتة ومتباينة علي أصعدة مختلفة. ويظهر هذا التفاوت والتباين من حيث:-

- ١- مصادر الثروة الطبيعية (ما بين نيجيريا وموريتانيا علي سبيل المثال).
- ٢- مدى اتساع الرقعة الجغرافية وما يعنيه ذلك من تنوع في الثروات (جامبيا وتوجو دول صغيرة المساحة مقارنة بنيجيريا).
- ٣- الناحية الديموجرافية (نيجيريا أكثر الدول الافريقية تعداد للسكان في مواجهة دول ضئيلة السكان مثل غينيا بيساو وجامبيا).

وإضافة إلي التفاوت السابق ذكره في النواحي الجغرافية والديموجرافية والثروات الطبيعية نجد ان دول الجماعة متباينة من حيث التوجه الأيديولوجي ونظم الحكم منذ نشأة الجماعة. ويزيد من حدة هذا التفاوت اختلاف الخبرة التاريخية واللغوية وبالتالي اختلاف التوجهات السياسية

والاقتصادية. الأمر الذي يدفع للبحث عن عوامل استمرار الجماعة لأكثر من ربع قرن من الزمان على الرغم من تلك التفاوتات.

وتستهدف هذه الدراسة تقييم أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهو ما يتطلب تحليل عدة جوانب لنشاط هذه الجماعة على عدة مستويات، أبرزها المستوى المؤسسي حيث يتم تقييم مدى نجاح الجماعة في إنشاء هيكلها المؤسسي وفي إدارة هذا الهيكل بصورة تحقق أهداف الجماعة. كما يتطلب الأمر تحليل أبعاد التكامل القطاعي وما تم من إنجازات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي التي تصدت الجماعة لتطويرها عن طريق البرامج المشتركة. ومن أبرز مستويات تقييم الأداء تأتي التجارة البينية باعتبارها أهم مجالات الجهد التكاملي في التكتلات الاقتصادية عموماً وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا خصوصاً. وأخيراً فإن ذلك التحليل كله يصب في النهاية في استخلاص المشكلات التي واجهت أداء الجماعة خلال فترة الدراسة (١٩٧٥ - ١٩٩٥)، وكيفية تأثيرها على أداء الجماعة سلباً أو إيجاباً، وما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الجماعة خلال تلك الفترة قد نجحت في تخفيف بعض تلك المشكلات.

وبناء على ما تقدم فإن الدراسة سوف تنقسم إلى أربعة فصول، يوضح الفصل التمهيدي الجهود والمساعي التي أدت إلى إنشاء الجماعة وكذلك أهدافها خلال فترة العشرين عاماً موضع الدراسة. ويقصد بالجهود التي أدت إلى إنشاء هذه الجماعة سعي دول إقليم غرب إفريقيا وبالتحديد "نيجيريا" من أجل إقامة كتلة اقتصادية يضم كل دول الإقليم. حيث كان لنيجيريا دور رئيسي في هذه الجهود وذلك لعدد من الدوافع الذاتية التي ستشير لها الدراسة. وقد نشأت الإيكواس في ظل خلفية فكرية سائدة في حقبة السبعينيات حول عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وقد أثرت هذه الخلفية على نمط التكامل الذي قامت الجماعة بتطبيقه، لذا سيتم الإشارة لهذه الخلفية وكذا بيئة التعاون الإقليمي أثناء نشأة الإيكواس وبدء عملها. ولما كانت الجماعة قد شهدت تطوراً في أهدافها ومبادئها الأساسية خلال فترة عملها، لذا سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين تتناول المرحلة الأولى الأهداف والمبادئ تبعاً لما ذكر في معاهدة إنشاء الجماعة. أما المرحلة الثانية فتتناول هذه الأهداف والمبادئ طبقاً لما ذكر في المعاهدة المنقحة في عام ١٩٩٣. ويرجع السبب في ذلك التقسيم إلى اختلاف الأهداف والبرامج الاقتصادية المتفق عليها طبقاً لكل مرحلة زمنية.

أما الفصل الأول فيتناول كلا من الأداء المؤسسي والتكامل القطاعي بالجماعة ويقصد بالأداء المؤسسي الجهاز الإداري للجماعة ومؤسساته وطبيعة عمل كل منها.